أكدوا أن ذلك يدل على مدى الجدية والشفافية في تطبيق هذا القانون المهم

نواب: دعوة وزير الداخلية لأبناء الأسرة لتسليم أسلحتهم غير المرخصة يثبت أن الكويت دولة مؤسسات

اشاد النائب طلال الجلال بدعوة نائب رئيس الوزراء وزير الداخلية الشيخ محمد الخالد الى ابناء الاسرة الحاكمة عبر كتاب رسمي احاله الى الديوان الاميري لتسليم الاسلحة والذخائر غير المرخصة لديهم الى الوزارة لمراكز جمع السلاح وذلك قدوة منهم لكل المواطنين والمقيمين.

وقال الجلال ان بدء الشيخ محمد الخالد في تطبيق قانون جمع الاسلحة والذخائر غير المرخصة بابناء الاسرة الحاكمة تؤكد انه رجل دولة يطبق القانون بمسطرة واحدة على الجميع وتنم عن مدى جديته وشفافيته في تطبيق هذا القانون الهام الذي سيساهم في تحقيق الامن والاستقرار في كويتنا الحبيبة.

واضاف الجلال ان الوزير الخالد اوصل رسالة الى الداخل والخارج بان الكويت دولة مؤسسات لا احد فيه فوق القانون شيخا كان او مواطنا او مقيما مشيرا الى ان دعوة الخالد هي دعوة كريمة لا تاتي الا من رجل دولة يحترم منصبه.

طلال الجلال

■ الجلال: دعوة الخالد هي دعوة كريمة لا تأتي إلا من رجل دولة يحترم منصبه

وتابع الجلال تشد على يد وزير الداخلية في تطبيق قانون جمع الاسلحة والذخائر غير المرخصة ونؤكد ثقتنا به باحترام خصوصية اهل الكويت وعاداتهم في تطبيقه

وندعو عموم الشعب الكويتي والمقيمين على ارض هذا البلد الطيب بالمبادرة بتسليم الاسلحة غير المرخصة خلال فترة الاربعة اشهر التي تبدا من تاريخ نشر القانون بالجريدة الرسمية حتى لا تطبق عليهم العقوبة الواردة بالقانون.

وعلى صعيد متصل ثمن النائب فيصل الكندري مطالبة نائب رئيس مجلس الوزراء وزير الداخلية الشيخ محمد الخالد ابناء الاسرة بتسليم اسلحتهم في مراكز جمع السلاح والتي سيعلن عن مكانها بعد العمل بالقانون مشيرا الى ان كل قانون يحتاج الى ادارة لتنفيذه والخالد قيادي محنك قادر على تطبيق القانون.

واكد الكندري ان مطالبتنا باقرار قانون جمع السلاح اثمرت بعد توافق السلطتين على قانون يمكنه ان يقضي على انتشار الاسلحة التي تشكل خطر على المواطنين والمقيمين خاصة مبينا ان الوضع الامني الخارجي يتطلب حزم الحكومة داخليا للحد من انتشار السلاح.

قانون جمع السلاح أصبح مطلبا أمنيا

وقال الكندري ان كتاب الشيخ محمد الخالد الموجه للديوان الاميري الخاص بضرورة مبادرة ابناء الاسرة بتسليم مالديهم من اسلحة وذخائر غير مرخصة توضح ان القانون الذي سعينا لإقراره يهدف الى نشر الامن والامان ويطبق على الجميع بشفافية دون اي استثناء

لافتا الى ان تطمين وتاكيد الخالد في وقت سابق على تطبيق القانون دون المساس بحرمة المنازل هو تاكيد على قدرة الشيخ محمد الخالد على تطبيق قانون جمع السلاح بالشكل المطلوب والذي نسعى له.

واوضح ان وجود قياديين في الحكومة يسعون الى تطبيق القانون بشفافية هو مثال حي على ان الإصلاح لا يتم الا في حال وجود مخلصين يريدون الخير والصالح العام للوطن والمواطنين.

وختم الكندري تصريحه قائلا ندعم توجه الخالد في تطبيق القانون على الجميع دون استثناءات وبشفافية تامة كما نطالب كل الوزراء بتطبيق القانون ومحاسبة المقصرين.

فيصل الكندري

■ الكندري : الوضع الأمني الخارجي يتطلب حزم الحكومة داخلياً للحد من انتشار السلاح

أشاد بالمنظومة الأمنية الجديدة لوزارة الداخلية

العدواني: تركيب ووضع كاميرات وأجهزة مراقبة سيكون له أثر رادع في الحد من وقوع الجريمة

اشاد عضو لجنة الداخلية والدفاع البرلمانية النائب عبدالله العدواني بالمنظومة الامنية الجديدة لوزارة الداخلية والتي تتعلق بإيجاد نظام من كاميرات المراقبة في انحاء الكويت لافتا الى ان نائب رئيس مجلس الوزراء ووزير الداخلية الشيخ محمد الخالد الصباح يبذل جهودا متواصلة من اجل فرض واستتباب الامن.

وقال العدواني في تصريح صحفي ان جهود الخالد واضحة وملموسة في مكافحة الجريمة والتصدي لكل من تسول له نفسه العبث بامن الكويت واهلها والمقيمين على ارضها وهو ما لاحظه الجميع من خلال تصدي وزارة الداخلية للخارجين على القانون في الأونة الاخيرة.

واوضح العدواني ان تركيب ووضع كاميرات واجهزة المراقبة الامنية سيكون له اثر رادع فعال في الحد من وقوع الجريمة وستساهم في ضبط الامن وتقليل الجرائم والكشف عنها.

عبدالله العدواني

■ الدول المتقدمة بل وبعض الدول الخليجية تحتوي مدنها على شبكات امنية متطورة

واضاف العدواني ان مراقبة المجمعات التجارية والشوارع من خلال كاميرات المراقبة الامنية سيساعد في حفظ الامن لاسيما ان الداخلية لا يمكنها التصدي للجريمة ما لم يتم مساعدتها ومنها ايجاد كاميرات مراقبة على كل الاماكن الحيوية كما ان هناك حاجة ضرورية تفرضها الظروف لربط الكويت باكملها بشبكات كاميرات مراقبة لحفظ الامن وتقليل الجريمة والإمساك بمرتكبيها.

واوضح العدواني ان الدول المتقدمة بل وبعض الدول الخليجية يحوى مدنها على شبكات امنية متطورة تساهم في مكافحة الجريمة والقبض على مرتكبيها بسرعة داعيا الى الاسراع بهذا الامر من خلال سن التشريعات التي تعين وزارة الداخلية على اكمال مشاريعها الامنية.

بعدما أقرتها جامعة الكويت في 2010 وتطبق على الطلاب والطالبات

الحريجي يسأل عن لائحة الزي المحتشم لطلبة الجامعة

وجه النائب سعود الحريجي سؤالا لوزير التعليم العالي عن "اسباب التراخي في تطبيق لائحة الزي المحتشم على الطلاب والطالبات في جامعة الكويت" كما جاء في سؤاله والذي نص على ما يلي:

لوحظ في الفترة الاخيرة داخل جامعة الكويت وهيئة التعليم التطبيقي كثرة عدد الطلاب والطالبات الذين يرتدون ازياء لا تتناسب مع وقار الدراسة فضلا عن مخالفتها لديننا الاسلامي دين الحشمة والوقار ولقيم وتقاليد المجتمع الكويتي الذي جبل على الحشمة والاحتشام في الملابس.

وكانت جامعة الكويت قد اقرت في العام ٢٠١٠ لائحة الزي المحتشم وتطبق على الطلاب والطالبات في الجامعة بوضع الضوابط لمنع ارتداء اللباس غير المناسب بالحرم الجامعي وتنص على عدم جواز لبس الطالب او الطالبة ملابس مثل الشورت والتنورة القصيرة او وضع سلاسل سواء في اليد او الرجل او الرقبة داخل الحرم الجامعي، اضافة الى منع ارتداء اي لباس يحمل كلمات مسيئة او خادشة للحياء.

ومن المعلوم ان اللائحة لا تعني ان طلبة جامعة الكويت غير محتشمين او تنقصهم الاخلاق بل كل ما في الأمر ان هذا القرار هو قرار تنظيمي يراعي طبيعة المجتمع ويراعي كذلك (وهذا هو الاهم) طبيعة الجامعة التربوية والتعليمية التي من مسؤولياتها (بالإضافة الى الجانب التعليمي) ان تضبط الاداء وتحرص على انسيابية العمل سواء من قبل الموظفين او اعضاء هيئة التدريس او الطلاب من خلال ضوابط عامة يتفق عليها الجميع او على الاقل اغلبهم.

لذلك يرجى إفادتي و تزويدي بالآتي:

هل يتم تطبيق لائحة الزي المحتشم على الطلاب في جامعة الكويت وهيئة التعليم التطبيقي ام لا ؟ وهل صدر اي قرار بوقف العمل بلائحة الزي المحتشم او تجميدها مؤقتا ؟ ويرجى إرفاق نسخة من اللائحة.

سعود الحريجي

■ تضبط الأداء وتحرص على انسيابية العمل من الطلبة والموظفين وأعضاء هيئة التدريس

رصد الأنشطة البرلمانية لنواب الأمة خلال الأسبوع الأول من فبراير

«اتجاهات»: الذكرى التاسعة لتولي أمير البلاد مسند الإمارة وتعديلات قانون الجيش واعدام الكساسبة.. أبرز الاهتمامات

■ 15 سؤالاً وزعت على 11 قضية .. والطريجي الاكثر تقديما والمدعج الأكثر استهدافا

اعد المرصد البرلماني التابع لمركز اتجاهات للدراسات والبحوث الذي يرأسه خالد المضاحكة، تقريره الخاص بالأنشطة البرلمانية خلال الاسبوع الاول من فبراير عام 2015. وتوصل لعدة مؤشرات منها تصدر تهاني النواب بذكرى مرور تسع سنوات على تولي سمو الأمير الشيخ صباح الأحمد مسند الإمارة اهتمامات النواب اضافة لتعديلات قانون الجيش وجريمة اعدام تنظيم داعش الطيار الاردني معاذ الكساسبة، كما تقدم النواب بـ 15 سؤالا برلمانيا و7 رغبات و 5 مقترحات بقانون و6 تهديدات بتفعيل اداة الاستجواب.

■ 7 نواب قدموا 7 رغبات حول 5 قضايا في مقدمتها تخليد الذكرى والشؤون الوظيفية

■ 7 نواب ناقشوا تعديل قانون إنشاء هيئة الزراعة والثروة السمكية

اهتمامات النواب

واكد "اتجاهات" ان تهاني النواب بذكرى مرور تسع سنوات على تولي سمو الأمير الشيخ صباح الأحمد مسند الإمارة تصدرت اهتمامات النواب معربين عن سعادتهم وشعورهم بالفخر بالقيادة الحكيمة لسموه والانجازات التي اضافها للكويت محليا وعالميا، وانتقل النواب لمناقشة التعديلات المقترحة على قانون الجيش، حيث تم التاكيد على حق العسكريين في بدل الاجازات والتمديد وتجنيس المتقاعدين واصحاب البطولات، وادان اعضاء المجلس جريمة إعدام الطيار الأردني معاذ الكساسبة، وهو ما تم الاشارة اليه في السياق التالي:

الذكرى التاسعة للإمارة:

تصدرت مناسبة مرور الذكرى التاسعة على تولي امير البلاد الشيخ صباح الأحمد مسند الإمارة اهتمامات النواب خلال الأسبوع وهو ما ظهر بوضوح في تصريحات (17) نائبا، من بينهم حمد الهرشاني وحمدان العازمي، وسلطان الفضيحم، وكامل العوضي.

تعديل قانون الجيش:

ورصد مؤشر "اتجاهات" للأسبوع الثاني على التوالي ارتفاع وتيرة الطرح النيابي نحو تعديل قانون الجيش والذي رصده المؤشر في مناقشات (15) نائبا، حيث دعا العمر الى توسيع التعديلات والحد من حالات الاستغناء عن القيادات العسكرية المتخصصة، وطالب حمدان العازمي بمد سن التقاعد و توحيد الامتيازات والاجازات بين القيادات والافراد، ونادى سعدون حماد بالسماح ببدل الاجازات مع تجنيس العسكريين المتقاعدين، وكذلك الذين لهم أعمال جليلة، وأعرب طنا عن امله في التمديد 5 سنوات مباشرة دون واسطة، وتجنيس البدون ممن شاركوا في تحرير البلاد.

تنظيم داعش:

ادان نواب الامة الجريمة النكراء التي نفذها اعضاء التنظيم الإرهابي "داعش" بحق الطيار الأردني معاذ الكساسبة، واستغرب الدويسان الصمت الدولي تجاه وحشية التنظيم، وبدوره ادان القانم رئيس المجلس الجريمة وقال "ندعم على جميع المستويات كل الخطوات الاردنية في التعامل مع اثار تلك الجريمة ونحن في خندق واحد مع الاشقاء".

قانون هيئة الزراعة:

ناقش (7) نواب تعديل قانون إنشاء هيئة الزراعة والثروة السمكية، فمن جانبه دعا عدنان عبدالصمد الى تنظيم الحيازات الزراعية والحيوانية وتوزيعها بطريقة عادلة ومستحقة، وأكد سعدون حماد أن القانون ناقص وغير شامل وأن المادة الثالثة لم تشمل قسائم الإبل والإسطبلات ولم تشمل رأي الحكومة، ودعا خليل الصالح الوزير إلى تتبع حالات الفساد داخل هيئة الزراعة والعمل على الحد من عوامل الفساد.

إغلاق جريدة الوطن:

ادان اعضاء المجلس قرار إغلاق جريدة الوطن، وبدوره قال عاشور إنه لا يجب النظر لإغلاق صحيفة مثل إغلاق بقالة أو شركة عادية مشيرا إلى أن إغلاق صحيفة يومية مثل الوطن عمرها اكثر من 42 عاما له انعكاس على سمعة الكويت في الحريات خارجيا. وقال عبدالله المعيوف علينا أن نترك الامر للقضاء واذا حكم بعدم صحة اجراءات الحكومة فعندها سنطلب جلسة خاصة لمناقشة الاخطاء التي ارتكبتها الحكومة.

قانون تنظيم العمالة:

تضمنت مناقشات الأسبوع المقترحات الخاصة بقانون تنظيم العمالة، فبدوره أعلن خليل الصالح عن انه سيضيف الى القانون مادة تقضي بعدم جواز تحويل اقامة الخدم من كفيل إلى آخر، وصرح التميمي فور اجتماعه مع وزيرة الشؤون الاجتماعية والعمل هند الصبيح انه قدم للوزيرة أكثر من اقتراح بخصوص أعداد الوافدين وضرورة تقليص عددهم.

الاسئلة النيابية

واشار التقرير أن النواب قدموا 15 سؤالا وزعت على 11 قضية في مقدمتها التعليم بـ 3 أسئلة اهمها (برامج البكالوريوس التخصصية المدرجة في الهيئة العامة للتعليم التطبيقي – الالية في اعتماد الشهادات العلمية من الكليات والجامعات الخارجية) وفي الترتيب الثاني جاءت قضايا الشؤون الوظيفية بسؤالين (تعيين شخصين بمنصب مساعدين للرئيس التنفيذي بشركة كاسكو- اسباب إبقاء منصب مدير إدارة الشركات المساهمة شاغرا) ومعها في نفس الترتيب التجاوزات، بينما حصلت بقية القضايا على سؤال واحد وهي (الامن – الشؤون العسكرية- حماية المستهلك – الشؤون الادارية –الكهرباء – المال والاقتصاد – الصحية – الخدمية).

وأوضح التقرير أن الاسئلة جاءت من 9 نواب في مقدمتهم الطريجي بواقع 4 أسئلة واحتل خليل عبدالله المركز الثاني بـ3 أسئلة وقدم الهاجري سؤالين بينما قدم بقية النواب سؤالا واحدا، وهم (الكندري – الفضل – العدواني – دشتي– النصف– التميمي).

وبين "اتجاهات" أن الاسئلة استهدفت 9 وزراء في مقدمتهم المدعج بواقع 5 أسئلة يليه بدر العيسى بـ3 أسئلة ثم الابراهيم بسؤالين بينما تلقى بقية الوزراء سؤالا واحدا لكل منهم.

الرغبات النيابية

واكد "اتجاهات" انه خلال الأسبوع الاول من فبراير قدم 7 نواب 7 رغبات حول 5 قضايا في مقدمتها تخليد الذكرى برغبتين للنائبين فيصل الشايع وعبدالله التميمي بخصوص (تسمية أحد الصالات باسم حمد الجوعان، اطلاق اسم عباس حبيب المناور على احد مرافق الدولة) ومعها في ذات الترتيب الشؤون الوظيفية برغبتين ايضا لكلا من عبد الله التميمي وخليل عبدالله بشان، بينما حازت القضايا الاخرى على رغبة واحدة فقط خلال الاسبوع الماضي وهي قضايا الدعم باقتراح محمد الرشيدي عن دعم الحكومة للديزل والكيروسين عن المواطنين محدودي الدخل واصحاب المهن الضعيفة، وقضايا الشؤون الادارية باقتراح عسكر العنزي عن (ضم قطاع الكهرباء والماء الى مركز عمليات وزارة الداخلية) وكذلك قضايا الشؤون الاجتماعية والعمل برغبة واحدة لـ منصور النظيري عن إلزام الحكومة دراسة الآثار المجتمعية قبل اتخاذ قرارات رفع الاسعار.

مقترحات القوانين

وحسب التقرير، قدم النواب خمسة مقترحات بقوانين، وتصدر ملف الاصلاح القضائي الاهتمامات بمعدل مقترحين حول (الرسوم القضائية – تعديل بعض أحكام القانون رقم 16 لسنة 1960 في شأن إصدار قانون الجزاء) وفي الترتيب الثاني والأخير جاءت ثلاث قضايا (السكانية – التشريعية – التجنيس) بمعدل مقترحا واحدا لكل منهم، وصنف "اتجاهات" النائب نبيل الفضل الاكثر طرحا بمعدل مقترحين، ثم النائبان (عبدالله المعيوف– عبد الحميد دشتي) بمعدل مقترح واحد لكل منهما.